ارتفاع اجمالي الأصول 4 في المئة

«KIB» يحقق 64 مليون دينار إيرادات تشغيلية بنهاية 2020

الشيخ محمد الجراح

بنك «KIB»

رائد جواد بوخمسين

صرح رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي، الشيخ/ محمد جراح الصباح عن النتائج المالية لـ «KIB» للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، حيث حقق «KIB» 64 مليون دينار كويتي تقريبا إيرادات تشغيلية عن عام 2020. وجاءت هذه النتائج على الرغم من الظروف الراهنة في القطاع الاقتصادي واستمرار تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد- 19).

وفي تعليقه على النتائج المالية السنوية قال الجراح أن «KIB» حافظ خلال العام 2020 على متانة جودة أصوله، حيث بلغت نسبة نمو أصول البنك 4% لتصل إلى 2.80 مليار دينار كويتي مقارنة مع 2.69 مليار دينار كويتي تقريبا في نهاية العام الماضي. وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة الارتفاع في حجم محفظة التمويل بمبلغ 113 مليون دينار كويتي لتبلغ 1.98 مليار دينار كويتي تقريباً مقارنة مع 1.87 مليار دينار كويتي تقريبا كما في نهاية العام الماضي، محققة بذلك ارتفاعاً بلغت نسبته 6%. هذا بالإضافة إلى الارتفاع في حجم الاستثمارات (الصكوك ذات الجودة العالية) بحوالي 4.5 مليون دينار كويتي وصولاً إلى 186 مليون دينار كويتي تقريبا مقارنة مع 181 مليون دينار كويتي في العام الماضي، وذلك نتيجة الارتفاع في استثمارات الصكوك ذات الجودة العالية. من جانب أخر ارتفعت حسابات المودعين بحوالي 175 مليون دينار كويتي وبنسبة نمو 12% لتصل إلى 1.64 مليار دينار كويتي مقارنة مع 1.47 مليار دينار كويتي تقريبا للعام الماضي. في حين بلغت حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك 258 مليون دينار كويتي تقريبا.

وأضاف الجراح: «قام «KIB» بتحقيق أداء مالي مستقر خلال العام 2020 متحدياً كافة الصعوبات والتحديات التي واجهت الاقتصاد العالمي بسبب تداعيات انخفاض أسعار النفط وتعطيل الحياة إثر انتشار فيروس كورونا (كوفيد19-) حول العالم. فهذا الوضع لم يمنع «KIB» من الاستمرار في مواصلة السعي نحو تعزيز مكانته في السوق وتحقيق أهدافه وسياساته الرامية لحصد المزيد من النمو والازدهار، وذلك باتباعه سياسات تحوطية حصيفة لإدارة المخاطر، وتقديم أفضل الخدمات المصرفية التي ترتقي بتجربة العملاء لأفضل المستويات، مما ساهم في حمايتنا من الوقوع في فخ الأوضاع الاقتصادية السيئة التي خيمت على المنطقة والعالم أجمع خلال العام.»

كما أشاد الجراح بما التزم به «KIB» من نهج تحفظي في مواجهة المخاطر الذي شهدها العام 2020 مما انعكس إيجاباً على حصوله على أعلى التصنيفات الائتمانية العالمية، حيث قامت وكالة التصنيف العالمية «فيتش» بتثبيت التصنيف الائتماني طويل الأجل (Long-term IDR) للبنك عند «A+» وكذلك تثبيت القدرة الذاتية (VR) للبنك عند «bb-»، مما يعكس سمعته القوية ومتانة مركزه المالي وكذلك استراتيجية النمو السليمة التي يتبعها.

وذكر الجراح: «أن هدفنا الرئيسي كمؤسسة مصرفية يتمثل في الحفاظ على رضا العملاء وتقديم عوائد مجزية للمساهمين، وسنسعى إلى تعزيز ما سجلناه من نتائج وإضافة المزيد من النجاحات خلال الفترة المقبلة من خلال افتتاح المزيد من الفروع الرقمية في مختلف مناطق الكويت، كما نعدكم بإطلاق المزيد من الخدمات الجديدة والحلول المصرفية المتطورة للحفاظ على ثقة مساهمينا وولاء عملائنا على المدى الطويل.»

ومن جهته، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في البنك، رائد جواد بوخمسين: «أن في ظل استراتيجية النمو التي رسمها البنك لتعزيز مركزه المالي ومكانته في أسواق رأسمال الدين الإقليمية، نجح «KIB» خلال نوفمبر 2020 في إصدار صكوك بقيمة 300 مليون دولار أمريكي ضمن الشريحة الثانية Tier 2 من قاعدة رأس المال بحسب معيار كفاية رأس المال (بازل 3) لمدة 10 سنوات وهي غير القابلة للاسترداد لمدة الخمس سنوات الأولى. ولقد تم تسعير هذه الصكوك الأولى من نوعها في دولة الكويت بمعدل ربح سنوي 2.375%، ووصل مجموع المشاركة فيها ما يقارب 2.7 مليار دولار أمريكي، أي ما يمثل 9 أضعاف حجم الصكوك المصدرة. كما تعتبر هذه الصكوك الأعلى تصنيفاً ضمن الشريحة الثانية في الكويت ودول الخليج العربي، بالإضافة إلى كونها أول صكوك ضمن الشريحة الثانية لرأس المال تصدر بالدولار الأمريكي في الكويت، وتم إدراجها للتداول في بورصة لندن (LSE).» وتهدف هذه الصكوك الى تعزيز قاعدة تمويلات البنك طويلة الأجل وزيادة نسب رأس المال وفقا لمعايير بازل 3 مما انعكس على نسبة معدل كفاية رأس المال ليبلغ 22.13% كما في نهاية عام 2020، متجاوزاً بذلك الحد الأدنى للمستويات المطلوبة من الجهات الرقابية المتمثلة في بنك الكويت المركزي.

هذا وقد تكللت جهود «KIB» بالنجاح وتمكن من تحقيق تقدم ملموس في مساعيه نحو تعزيز رأسماله، حيث قامت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني بمنح هذه الصكوك تصنيفاً ائتمانياً نهائياً طويل الأجل (Long-term) عند «A-»، ومنح التصنيف الائتماني طويل/قصير الأجل عند «A+/F1» لبرنامج الصكوك الخاص بالبنك

وأضاف بوخمسين «في الوقت الذي عانى فيه القطاع المصرفي المحلي والإقليمي والعالمي من مواجهة تحديات كبرى خلال العام 2020 بسبب الضغوط التي خلفها انخفاض أسعار النفط وانتشار جائحة كورونا (كوفيد19-)، تمكن «KIB» من تحقيق أداء مالي متزن بفضل مكانته كمؤسسة مالية رائدة تعتمد على أسس ثابتة تقوم على سياسة إدارته الحكيمة، ومدى صلابته في مواجهة المخاطر، وتنوع مصادر الدخل، مع الحفاظ على الميزة التنافسية في السوق من خلال تقديم الخدمات المصرفية المتطورة والمبتكرة باستمرار وخدمة قاعدة عملائه من مختلف الشرائح بما يفوق توقعاتهم.»

وذكر بوخمسين: «تعتبر جهودنا الحثيثة لتطوير نموذج أعمال البنك وتعزيز بنيته التكنولوجية. من أهم ركائز استمرارية أعمالنا وعملياتنا التشغيلية في عام 2020، فمنذ الأيام الأولى لتعطيل الأعمال بسبب انتشار فيروس كورونا، سارع «KIB» إلى احتواء المخاطر من خلال الالتزام بكافة القرارات الحكومية والتدابير الوقاية التي فرضتها الجهات المعنية، وإعادة هيكلة طريقة إنجاز أعماله وتقديم خدماته عن بُعد عبر الإنترنت، بالإضافة إلى إطلاق خدمات إلكترونية جديدة وابتكار وسائل بديلة لتقديم أحدث الحلول المصرفية الإلكترونية عبر الموقع الإلكتروني، تطبيق الهواتف الذكية أو مركز الاتصال المطوّر، مما ساعد العملاء على إتمام معاملاتهم المصرفية بما يتوافق مع التقدّم التكنولوجي الذي يشهده القطاع المصرفي حول العالم، وبهذا تكون استراتيجية التحوّل الرقمي هي أبرز النجاحات التي حققها «KIB» خلال العام 2020.»

وفي ختام تصريحه، أفاد بوخمسين: « أن نسب التوزيعات على حسابات المودعين سجلت عوائد سنوية جيدة بنهاية العام 2020. وتم إيداع الأرباح في حسابات السادة المودعين فور إعلان النتائج المالية «

رؤية مشرقة للموارد البشرية

ومن منطلق إيمان «KIB» بأهمية الاستثمار في رأس المال البشري، تبنت إدارة الموارد البشرية التابعة للبنك في العام 2020 خطط استراتيجية جديدة تتمحور حول القيام بتدوير إداري للموظفين الأكفاء واستقطاب المواهب الشبابية الجديدة من خلال توفير فرص العمل المناسبة لهم، إلى جانب تعزيز وتنمية قدرات ومهارات الموظفين من خلال منحهم أفضل الدورات والبرامج التدريبية المكثفة ليكونوا قادرين على مجاراة الابتكارات التقنية الحديثة التي يقدمها البنك وبالتالي منح خدمة عالية الجودة للعملاء. هذا وقد حقق «KIB» خلال العام 2020 زيادة في نسبة العمالة الوطنية لديه لتصل إلى 73.14%، وذلك من منطلق إيمانه بأهمية استراتيجية التكويت في القطاع المالي والمصرفي تماشياً مع تعليمات بنك الكويت المركزي.

المسؤولية الاجتماعية في زمن الكورونا...

لطالما آمن «KIB» أن المسؤولية الاجتماعية تتجلى في أبهى صورها خلال الأزمات والأوقات الصعبة، ولذلك ساهم بما يقارب النصف مليون دينار كويتي لدعم صندوق بنك الكويت المركزي الذي أنشأ لدعم جهود الحكومة من خلال التبرع بمبلغ 10 ملايين دينار كويتي كمساهمة من البنوك الكويتية. كما استمر «KIB» في دعم الشركات المتضررة من تداعيات أزمة كورونا، وفقا للشروط التي أقرها بنك الكويت المركزي كجزء من حزمة الحوافز المقدمة من البنوك، مما يدعم البيئة التشغيلية المحلية. هذا إلى جانب تنفيذه لقرار البنك المركزي من قبل اتحاد مصارف الكويت الذي أقر بتأجيل تحصيل أقساط كل من التمويل الاستهلاكي والإسكاني وبطاقات الائتمان لمدة ستة أشهر من دون تحميل أي أرباح إضافية نتيجة لذلك التأجيل، معتبراً ذلك بمثابة دعم سيولة قصير الأجل لمعالجة مشكلات التدفق النقدي المحتمل للعملاء واستجابة للآثار المترتبة جراء تفشي جائحة فيروس كورونا.

كما استمر البنك في دعم المبادرات المجتمعية الهادفة ومنها على سبيل المثال لا الحصر إطلاق مبادرة «من أجل الكويت» بالتعاون مع الهيئة العامة للبيئة. إلى جانب رعايته الرئيسية لحفل تخرج طلبة الكويت للعام الدراسي 2019 - 2020، والذي أقيم عن بُعد، لإسعاد الطلاب الذين أكملوا السنة الدراسية بنجاح رغم الكثير من التحديات التي واجهوها، مما أهله للفوز بجائزة «إعلان المسؤولية الاجتماعية» التي حصل عليها ضمن حفل جائزة الكويت للإبداع الذي نظمه الملتقى الإعلامي العربي.

وعلى صعيد الممارسات التجارية، شارك «KIB» في أول صكوك مخصصة لمكافحة تبعات فيروس كورونا حول العالم، حيث تم اختياره ليكون المدير المشترك لأول إصدار من نوعه لـ «صكوك استدامة» يصدرها البنك الإسلامي للتنمية بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي لمدة خمس سنوات، بهدف دعم المشاريع الاجتماعية والتخفيف من آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد19-) المستجد في الدول الأعضاء لمساعدتها في معالجة الآثار الصحية والاقتصادية لانتشار الفيروس.

- حجم الأصول بلغ 2.8 مليار دينار ونمو حجم المحفظة التمويلية 6 في المئة
- نمو حسابات المودعين بنسبة 12 % لتبلغ 1.6 مليار دينار
- إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك 258 مليون دينار
- 22.13 في المئة نسبة معدل كفاية رأس المال
- تصنيف ائتماني طويل الأجل للبنك عند «A+»
- إيداع الأرباح في حسابات المودعين فور إعلان النتائج

«أوبك» تؤكد تحسن أساسيات سوق النفط العالمي وتعافي الأسعار

منظمة «أوبك»

قالت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) أمس الخميس إن الأسعار الفورية للنفط تلقت زخما ملحوظا في يناير الماضي لترتفع بنحو 10 بالمئة على أساس شهري نتيجة لتحسن أساسيات السوق بفعل تقليل المعروض من النفط الخام في السوق وهبوط مخزونات النفط العالمية.

وأضافت المنظمة في تقريرها الشهري أن سعر سلة (أوبك) المرجعية ارتفع في يناير الماضي بمقدار 21ر5 دولار أي ما يعادل 6ر10 بالمئة ليبلغ 38ر54 دولار للبرميل. كما زاد سعر خام برنت القياسي بمقدار 10ر5 دولار أي ما يعادل 2ر10 بالمئة في الشهر ذاته ليصل إلى 32ر55 دولار للبرميل فيما ارتفع خام غرب تكساس بمقدار 03ر5 دولار أي ما يعادل 7ر10 بالمئة ليصل 10ر52 دولار للبرميل.

وفيما يتعلق بأداء الاقتصاد العالمي ذكر التقرير أنه بالمقارنة مع توقعات الشهر السابق البالغة 1ر4 بالمئة فإنه يتوقع أن ترفع إجراءات التحفيز الاقتصادي الإضافية في الولايات المتحدة والتعافي المتسارع في الاقتصادات الآسيوية إلى 8ر4 بالمئة مقارنة بتوقعات الشهر السابق عند 4ر4 بالمئة. وأوضح أنه تمت مراجعة النمو الاقتصادي الأمريكي في عام 2021 باتجاه تصاعدي من 4ر3 بالمئة المتوقعة في تقرير الشهر الماضي إلى 2ر4 بالمئة كما تم تعديل توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو لعام 2021 من 7ر3 بالمئة إلى 1ر4 بالمئة.وبالنسبة لتوقعات الطلب العالمي على النفط لعام 2021 توقع التقرير أن يرتفع الطلب بمقدار 8ر5 مليون برميل ليصل إلى متوسط 1ر96 مليون برميل يوميا. وتطرق التقرير إلى توقعات نمو الإمدادات من خارج (أوبك) مشيرا إلى أنه تم تعديل توقعات نمو المعروض من خارج المنظمة في عام 2021 بمقدار 2ر0 مليون برميل يوميا لإظهار زيادة قدرها 7ر0 مليون برميل يوميا إلى متوسط 3ر63 مليون برميل يوميا بينما كان العام الماضي 7ر62 مليون برميل يوميا.

كما تناول التقرير إنتاج (أوبك) من النفط الخام قائلا إنه ارتفع في يناير الماضي بمقدار 18ر0 مليون برميل يوميا إلى متوسط 50ر25 مليون برميل يوميا بعد أن كان عند 5ر22 مليون برميل يوميا أي أقل بنحو 1ر7 مليون برميل/ يوميا عن عام 2019.

وأشار التقرير إلى تعديل الطلب على خام (أوبك) في عام 2021 بشكل تصاعدي بمقدار 3ر0 مليون برميل يوميا مقارنة بديسمبر الماضي ليستقر عند 5ر27 مليون برميل يوميا أي حوالي 5 ملايين برميل يوميا أعلى من العام السابق.

«الاحصاء»: ارتفاع التضخم محليا 2.95 في المئة خلال 2020

أظهرت بيانات الادارة المركزية للاحصاء ارتفاع الارقام القياسية لاسعار المستهلكين (التضخم) في الكويت بنسبة 95ر2 بالمئة في شهر ديسمبر الماضي على أساس سنوي.

وقالت (الاحصاء) في نشرتها الشهرية عن الارقام القياسية لاسعار المستهلكين الصادرة أمس الخميس إن معدل التضخم في الكويت ارتفع 34ر0 في المئة في ديسمبر الماضي مقارنة بشهر نوفمبر الماضي.

وأضافت أن الرقم القياسي للمجموعة الأولى (الأغذية والمشروبات) قفز في ديسمبر الماضي 81ر9 في المئة مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2019 كما ارتفع مؤشر أسعار المجموعة الثانية (السجائر والتبغ) بنسبة 43ر2 في المئة.

وأوضحت أن مؤشر الأرقام القياسية للمجموعة الثالثة (الملبوسات) ارتفع 19ر2 في المئة على أساس سنوي في حين استقرت أسعار مجموعة (خدمات المسكن) للشهر الثاني وبقيت عند مستوياتها المسجلة العام السابق.

مؤشرات البورصة «تتباين» و«العام» ينخفض 5.6 نقاط

جلسة متباينة للبورصة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الخميس على انخفاض مؤشر السوق العام 6ر5 نقطة ليبلغ مستوى 63ر5695 نقطة بنسبة هبوط بلغت 10ر0 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 04ر341 مليون سهم تمت عبر 11351 صفقة نقدية بقيمة 8ر45 مليون دينار كويتي (نحو 14ر151 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 87ر0 نقطة ليبلغ مستوى 56ر4682 نقطة بنسبة صعود بلغت 02ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 10ر273 مليون سهم تمت عبر 7744 صفقة نقدية بقيمة 19ر19 مليون دينار (نحو 3ر63 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 8ر8 نقطة ليبلغ مستوى 77ر6210 نقطة بنسبة هبوط بلغت 14ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 9ر67 مليون سهم تمت عبر 3607 صفقات بقيمة 6ر26 مليون دينار (نحو 78ر87 مليون دولار).

وفي غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو 5ر2 نقطة ليبلغ مستوى 44ر4851 نقطة بنسبة صعود بلغت 05ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 5ر187 مليون سهم تمت عبر 4925 صفقة نقدية بقيمة 8ر14 مليون دينار (نحو 84ر48 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (آبار) و(م الأعمال) و(امتيازات) و(خليج ت) أما شركات (وطني) و(خليج ب) و(بيتك) و(برقان) فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة في حين كانت شركات (الأنظمة) و(منشآت) و(يوباك) و(كميفك) الأكثر انخفاضا.